



## موازنة السلطة؛ العجز ٩٤٠ مليون دولار وانخفاض النمو إلى ٤٪

أفادت نشرة صادرة عن صندوق النقد الدولي في نهاية العام الماضي، والتي حملت عنوان «التطورات الاقتصادية ونظرة عامة خلال العام ٢٠٠٦ على الضفة الغربية وقطاع غزة»، أن من المتوقع خفض معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٤٪ من ٦٪ عام ٢٠٠٥. ولكنه توقع أن يعود إلى النمو ثانية ليصل إلى ٤,٥٪ عام ٢٠٠٧، و٥٪ عام ٢٠٠٨. وتوقعت النشرة أن يصل العجز في الموازنة إلى ٩٤٠ مليون دولار. وجاء في تقرير الصندوق أن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة استمر في الانتعاش كما استثمر الناتج المحلي الإجمالي في النمو في عام ٢٠٠٤، متخطياً تأثيرات الانتفاضة، وحقق نسبة نمو مقدارها ٦٪، مدفوعاً بالزيادة في معدلات النمو التي حققتها قطاعات التجارة والتصنيع والنقل. كما أن حركة الإنشاءات تعززت في بعض أجزاء الضفة الغربية، وعزز الانسحاب الإسرائيلي من غزة نشاط قطاع الإنشاءات في القطاع، غير أنه أكد أن التحسن بقي معتمداً في صورة كبيرة على التطورات السياسية والأمنية. وقال تقرير الصندوق إن الاقتصاد الفلسطيني واصل النمو بالمستوى نفسه في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، مدعوماً بالزيادة الكبيرة التي تحققت في مجال الإنفاق العام، وذلك إلى جانب الانتعاش الملحوظ في قطاعات التجارة والنقل والخدمات والزراعة التي تشكل مجتمعة نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي. وقدر تقرير الصندوق معدل البطالة في الضفة الغربية بما يزيد على ٢٠٪، وفي قطاع غزة بنحو ٣٠٪، وذلك على رغم ارتفاع معدلات التوظيف وخصوصاً في قطاع الخدمات، مشيراً إلى أن تفاقم البطالة في غزة تحديداً كان بسبب زيادة القيود على حركة الفلسطينيين التي منعتهم من الحصول على فرص عمل في (إسرائيل) والضفة الغربية، واعتبر التقرير نحو نصف سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في عداد الفقراء. ■

٣- إشراك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الفلسطيني في عمليات التخطيط والتنفيذ، والتركيز على تعزيز مبدأ الشراكة في اتخاذ القرار، وذلك لحشد الجهود والطاقات وتوفير الكفاءات القادرة والمؤهلة على صياغة ورسم الخطط والسياسات واقتراح البرامج والمشاريع التي تخدم عملية التنمية، وتوفير الدعم المالي لها، والحكمة في آليات الصرف والإنفاق.

٤- العمل على دعم برامج الإقراض الصغير، خاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يمتاز بصغر منشآته ومؤسساته، واتساع دائرة الاقتصاد غير المنظم، حيث أن هناك حوالي ٩٥٪ من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية توظف أقل من عشرة عمال، وأن ٩٩٪ منها توظف أقل من عشرة عمال، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد يمتاز بصغر حجم منشآته، الأمر الذي يفرض ضرورة دعم تلك المؤسسات وحشد الطاقات والإمكانات المادية لها.

٥- يجب التركيز في المرحلة المقبلة على الجهاز الصحي، حيث لا زال المواطن الفلسطيني يفتقر إلى الكثير من الحقوق الصحية، وهذا الأمر يفرض ضرورة البحث عن مصادر لتمويل وإعادة تأهيل المستشفيات الحكومية في مختلف المحافظات الفلسطينية.

٦- يجب أن تكون المساعدات والمعونات المالية للسلطة الفلسطينية غير مرتبطة برهونات سياسية، أو مقابل ثمن سياسي، حيث أن الهدف الأساسي لتلك المعونات يجب أن يتمثل في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتخليصه من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

أخيراً، يجب أن يكون هناك سياسة اقتصادية كلية للسلطة الفلسطينية إضافة إلى خطة متوسطة المدى لثلاث سنوات، يتم خلالها تنفيذ مشاريعها وبرامج تخدم كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.

### المراجع:

- خليفة، محمد. دراسة تحليلية حول مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠٠٤. وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني. رام الله، فلسطين. ٢٠٠٣.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس. مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني. رام الله، فلسطين. ٢٠٠٥.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس. نحو توظيف ناجح للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني. رام الله، فلسطين. ٢٠٠٥.
- وزارة المالية الفلسطينية. دائرة الموازنة العامة. رام الله، فلسطين. ٢٠٠٤. ■